الحسن والقبح بين مقصد القرآن ومقصد المتكلمين (المعتزلة والأشاعرة)

أ. لطيفة بن سعيد
كلية أصول الدين ـ قسم العقيدة ومقارنة الأديان
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة

ملخص المقال

في ورقة البحث هذه سأحاول الإجابة عن التساؤل الذي طرحته حول الحُسن والقُبح بين مقصد القرآن ومقصد المتكلمين، عرّفت بداية بمصطلحات الحسن والقبح والمقصد، ثم عرضت مسألة الحسن والقبح في القرآن الكريم من خلال استقصاء الآيات التي ورد فيها هذا الموضوع في مجالاته المختلفة؛ ما تعلق منها بالله تعالى وأفعاله، وما تركز حول أفعال المكلفين؛ أقوال وأعمال وأخلاق وآداب، حث فيها على الحسن، ونهى عن القبيح منها، والغاية المتوخاة من الأمر والنهي، ثم ثنيت بعرض مسائله عند المتكلين التي بحثوها في دراستهم لهذا الموضوع، والمنحى الذي سار فيه هؤلاء لتحقيق مقصدهم، لأختم البحث بخلاصة تجيب عن التساؤل المطروح في مقدمة هذا المقال.

The Summary

The present study aims at shedding light on how the notions of 'beauty and ugliness' are actually used in the Holy Koran, and how they are interpreted by '*mutakallimūn* . First, the key terms of beauty, ugliness and intention are defined. Then, the two concepts under consideration (i.e. beauty and ugliness) are presented through a minutiuous of the Koranic verses where they are mentioned. They are discussed in relation to Allah the Almighty and his actions, to people's deeds, to words, works, morals and ethics God urges to be nice and forbids to be ugly. Also, reference is made to the purposes lying behind such commandment and proscription. Furthermore, consistency with previous research is dealt with. As a conclusion at this article an answer to the problematic at the outset of this research work is provided.

مقدمة:

تعد الدراسات المقاصدية ذات أهمية بالغة في البحث العقدي، لما لها من دور كبير في ترسيخ القيم العقدية وتوجيهها صوب تلك الغايات، لمباشرتها

عمليا وتفعيلها في سلوك الإنسان باعتبار الإيمان هو تصديق بالجنان وعمل بالأركان.

والحسن والقبح من القيم المعيارية الهامة التي تصنع سلوك الإنسان وتُقَوَّم على أسس منها أفعاله، باعتبار دورها التربوي الكبير في صياغة نوعية ذلك السلوك، وتوجيه تلك الأفعال توجيها إيجابيا أو سلبيا، كما أنها تحدد نوعية المجتمع الذي تحكمه، باعتبارها تشكل ثقافته، وتصنع شبكة علاقاته، وتحدد مساره وأهدافه، وهو ما يفسر لنا الاهتمام الذي حضيته هاتين القيمتين سواء في القرآن الكريم من حيث مصدره الرباني وباعتباره كتاب هداية، من معينه تستخلص تلك القيم، أم اهتمام العلماء والدارسين وخاصة المتكلمين والأصوليين الذين تكاد لم تخل كتب واحد منهم من دراسة موضوع الحسن والقبح أو التحسين والتقبيح باعتباراته المختلفة.

لكن الذي بدا لي من استقصاء الآيات التي ورد فيها هذا الموضوع، وقراءتي للطرح الذي طرح به المتكلمون ذلك الأخير، أن هنا مفارقة مقاصدية في المجالين، وهو ما ولَّد لدي تساؤلا حول مقصد كل من القرآن والمتكلمين في موضوع الحسن والقبح؟ أو بعابرة أخرى الحسن والقبح بين مقصد القرآن ومقصد المتكلمين، باعتبار أن جزئيات الموضوع التي عالجوها هي من صميم العقيدة، وكان القرآن هو مصدر تلك الرؤية، فهل كان مقصدهم من تلك الدراسة هو ذاته مقصد القرآن الكريم؟ أم أنهم نحوا منحى آخر فكانت غايتهم غاية أخرى ولدتها دراستهم المبنية على أساس من ذلك المصدر الرباني؟ وما مدى تأثير ذلك التوجه على الثمرات العلمية والعملية والسلوكية للفرد والمجتمع على حد سواء.

أولا: التعريف بالمصطلحات

1- التعريف اللغوي:

• **تعريف الحسن**: الحُسْنُ، بالضم: الجَمالُ وكل مبهج مَرْغُوب فِيهِ، (ج) محَاسِن على غير قِيَاس، الحسن ضد القبح ونقيضه، وحسَّنت الشيء: زينته، وَأحسن الشَّيْء أَجَاد صنعه، وحسن الشَّيْء جعله حسنا وزينه ورقاه وَأحسن حَالَته، والأحسن: الأفضل[1].

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح.س.ن)، ص877، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: =

والإِحْسانُ: ضِدُّ الإِساءَةِ، والحسنى ضد السوءى، والْحَسَنَة ضد السَّيئَة من قَول أَو فعل، والحسنة: وَالنعْمَة والصدقة. والحسنة سمة في الجلد تحسّن منظره[1].

• **تعريف القبح**: الْقبْح ضد الْحسن وَيكون فِي القَوْل وَ الْفِعْل، وَ الصُّورَة، قال الأزهري هو نقيض الحسن،عام في كل شيء،وَ القبيح هُوَ مَا نفر مِنْهُ الذَّوْق السوي وَمَا كره الشَّرْع اقترافه وَمَا أَبَاهُ الْعرف الْعَام.

المقابح: مَا يستقبح من الْأَخْلَاق وَيسْتَعْمل جمعا للقبح على غير قِيَاس[2].

• **تعريف المقصد**: قال ابن جني: أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتَّوجُّه والنهود والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخُص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل[3].

يقال قصد الطَّرِيق قصدا استقام، وَله وَإِلَيْهِ توجه إِلَيْهِ عَامِدًا، ويُقَال هُوَ على الْقَصْد وعَلى قصد السَّبِيل إِذا كَانَ راشدا. الْمَقْصد مَوضِع الْقَصْد. ويُقَال إِلَيْهِ مقصدي وجهتي، ومنه وأَقْصَدَ السَّهْمُ: أصابَ فَقَتَلَ مَكانَهُ[4].

2- **التعريف الاصطلاحي**:

تعريف الحسن والقبح: وردت عدة تعريفات للحسن والقبيح من حيث الاصطلاح.

يعرفه القاضي عبد الجبار بـ: الحسن «هو فعل العالم بما يفعل، المميّز بينه وبين غيره، الذي ليس له ملجأ وله فعله، وهو ما كان لفاعله أن يفعله ولا يستحق عليه ذما»[5].

= مؤسسة الرسالة،ج1، ص1189؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، [دب]، دار الدعوة، ج1، 174.

(1) نفسه.

(2) ابن منظور، المرجع السابق مادة (ق.ب.ح)، ص3508-3509؛ الفيروزآبادي، المرجع السابق؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص710.

(3) ابن منظور، المرجع السابق، مادة (ق.ص.د)، ص3643.

(4) ابن منظور، المرجع السابق، ص3642-3644؛ الفيروزآبادي، المرجع السابق، ص310؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص738.

(5) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ط3، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة =

وأما القبيح: فـ«هو ما إذا فعله القادر عليه استحق الذم على بعض الوجوه»[1]

أما **الباقلاني من الأشاعرة فيعرفه بـــ**: «الحسن هو ما أمرنا [الله] بمدح فاعله، وتعظيمه وحسن الثناء عليه والعدول عن ذمه وانتقاصه.والقبيح هو مما أمرنا الله تعالى بذم فاعله وانتقاصه وسوء الثناء عليه به»[2] وهو تعريف إمام الحرمين الجويني أيضا[3].

ويعرفه الرازي بـ: «الحسن ما لا يكون منهيا عنه شرعا. والقبيح هو المنهي عنه شرعا»[4]. وهو تعريف الإيجي[5].

ويربط الغزالي بين المستحسن والمحبوب وبين القبيح والمكروه ومن ثم فهو يرى أن «المستحسن المحبوب هو ما تعلق به الرضا والمحبة والأمر، ولا يتعلق كل منها بالقبيح المكروه»[6].

وأما الشريف الجرجاني فقد عرف الحسن بـ: «هو عبارة عما اتصف بالحسن لمعنى في ذاته أو في غيره» وهو أيضا « هو كون الشيء ملائما للطبع، كالفرح، وكون الشيء صفة كمال كالعلم، وكون الشيء متعلق المدح، كالعبادات. **أما** القبيح: «فهو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل»[7].

أما التهانوي فقد ركز في تعريف الحسن والقبيح على على ثلاث معاني

= وهبة، 1416هـ/1996، ص326.

(1) القاضي عبد الجبار، المصدر السابق، ص41. و«وقوله بعض الوجوه احترازا من الصغيرة، فإنها قبيحة ومع ذلك فإنه لا يستحق الذم عليها».

(2) محمد بن الطيب الباقلاني، التقريب والإرشاد الصغير، ط2، تح: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، [دب]، مؤسسة الرسالة، 1418هـ/1998، ج1، ص280.

(3) أبو المعالي الجويني، كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد، تح: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مصر: مكتبة الخانجي، 1369هـ/1950، ص258.

(4) فخر الدين الرازي، المحصول في علم الأصول، [دط]، تح: طه جابر العلواني، [دب]، مؤسسة الرسالة، ج1، ص108.

(5) عضد الدين الإيجي، المواقف في علم الكلام، [دط]، بيروت، عالم الكتب، [د م ن]، ص323.

(6) أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ط1، تح: إنصاف رمضان، بيروت، لبنان، دار قتيبة، 1423هـ/2003، ص90.

(7) علي الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، تح: جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983، ص172.

أساسية هي: «**الأول**: كون الشيء ملائما للطبع وضده القبح بمعنى كونه منافرا له. فما كان ملائما للطبع حسن كالحلو، وما كان منافرا له قبح كالمر، وما ليس شيئا منهما فليس بحسن ولا قبيح كأفعال الله تعالى...**الثاني**: كون الشيء صفة كمال وضدّه القبح، وهو كونه صفة نقصان...**الثالث**: كون الشيء متعلق المدح وضده القبح بمعنى كونه متعلق الذم فما تعلق به المدح يسمى حسنا، وما تعلق به الذم يسمى قبيحا، وما لا يتعلق به شيء منهما فهو خارج عنهما، وهذا يشمل أفعال الله تعالى أيضا»[1].

وبالجملة فإن هذه التعريفات ركزت على الفعل من حيث اتصافه بصفات ذاتية تقتضي وصفه بالحسن أو بالقبح وهو تعريف القاضي عبد الجبار والجرجاني، أو على تعلق الحسن والقبح بالأمر والنهي فما أمر به الشارع كان حسنا وما نهى عنه كان قبيحا، والنقطة الثالثة هي تعلقهما بالمدح والذم، فالحسن هو ما تعلق به المدح والقبيح ما تعلق به الذم.

وقد علق التهانوي على هذه التعريفات في جملتها بقوله: «وبالجملة فمرجع الجميع إلى أمر واحد وهو أن القبيح ما تعلق به الذم، والحسن ليس كذلك، أو ما تعلق به المدح فتدبر ولا تكن ممّن يتوهم من اختلاف العبارات اختلاف المعبرات من أن المعاني للحسن والقبيح أزيد من الثلاثة»[2]. ويقصد بها ملائما للطبع، وصفة الكمال وتعلق المدح أو الذم[3].

تعريف المقصد: لم يحظ مصطلح المقصد أو المقاصد عند العلماء القدامى بوضع حدّ له مباشر، بل ورد التعبير عنه بمصطلحات أخرى تدل عليه منها[4]:

1- المصلحة: فهذا الإمام الغزالي يعرف المقاصد بالمصلحة في قوله: «فهي عبارة عن جلب منفعة ودفع مضرة. ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم. لكننا

(1) محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، تح: علي دحروج، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، ج1، ص667.

(2) محمد علي التهانوي، المرجع السابق، ج1، ص667.

(3) انظر: التهانوي، المرجع نفسه، ج1، ص666.

(4) محمد سعد بن أحمد اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وصلتها بالأدلة الشرعية، ط1، السعودية، دار الهجرة، 1418هـ/1998، ص33 وما بعدها.

نعني بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع.ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم»[1].

2- المعاني والحكم وهو تعريف ابن عاشور:«هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصافها وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلوا التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الاحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها»[2].

3- وكذلك هي الأعمال والتصرفات: «هي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها والتي تسعى النفس إلى تحصيلها، بمساع شتى أو تحمل على السعي إليها امتثالا»[3].

4- وهي عند علال الفاسي **الغاية والأسرار**: «المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»[4].

5- وعرفها الريسوني بأنها: «الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد»[5].

إن الذي نلاحظه من هذه التعريفات أن معنى المقصد اصطلاحا لا يخرج عن معناه اللغوي إذ هو الغايات والحكم والتصرفات التي يريد الشارع توجيه النظر نحوها في تشريعه للأحكام، والتي تتحقق من خلالها مصالحهم ومنافعهم العاجلة والآجلة.

ثانيا: الحسن والقبيح في القرآن الكريم:

إن الناظر في القرآن الكريم لتقصي موضوع الحسن والقبح، يجد فيه ثراء

---

(1) الغزالي، المستصفى في علم أصول الفقه، تح: حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة، شركة المدينة المنورة، [د.ت]، ج2، ص481-482.

(2) محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، [دط]، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1978، ص51.

(3) ابن عاشور، المرجع نفسه، ص146.

(4) علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، ط5، [دب]، دار الغرب الإسلامي، 1991، ص7.

(5) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط4، الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1415ه/1995، ص19.

ملحوظا خاصة في مادة الحسن حيث يربو استعمال هذه اللفظة فيه عن مائتين وخمسة (205) مرة، تتوزع على موضوعات مختلفة؛ منها ما تعلق بأفعال الله، ومنها ما تعلق بأفعال المكلفين، أو تعلق بجمال الخلق عموما، بينما لفظة القبح أو القبيح لم ترد في القرآن باللفظ ذاته إلا في موضع واحد له علاقة بالجزاء الأخروي، في حين ورد ما يدل على القبح بألفاظ أخرى مثل السيء، والشّر حيث أن الشّر هو السوء، والسيء في اللغة يعني القبيح[1].

أما أفعال الله عَزَّوَجَلَّ فهي موصوفة كلها بالحسن مصداق قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾[السجدة: 7]، فهو **أحسن الخالقين** على الإطلاق ﴿أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٢٥﴾[الصافات: 125]، **وأحسن المصورين** ﴿وَصَوَّرَكُمۡ فَأَحۡسَنَ صُوَرَكُمۡ﴾[التغابن: 3]، **وأحسن المجزين** ﴿وَيَجۡزِيَهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[الزمر: 35]، **ونزل لعباده أحسن الكتب** ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾[الزمر: 23]، **فيها أحسن القصص** ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾[يوسف: 3]، **وإحسانه أكمل إحسان وأنموذجه** ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾[القصص: 77]، **و حكمه أحسن حكم على الإطلاق** ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا﴾[المائدة: 50] ، **ودينه أحسن الأديان ظاهر حسنه كما تظهر الصبغة على المصبوغ** ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗ﴾[البقرة: 138].

فأفعاله تعالى كلها توصف بالكمال والحسن، وهو يستحق الثناء والمدح عليها لقوله ﷺ: «أهل الثناء والمجد»[2] وفي رواية «له الفضل والنعمة وله الثناء الحسن»[3].

أما ما تعلق منها **بأفعال المكلفين** فنجد الوصف بالحسن أو القبح؛ إما متعلق بالقول أو بالعمل، أو بالأخلاق والآداب.

1- الحسن في الأقوال:

أما ما تعلق بالقول ففيه تكليف من الله بالقول الحسن، وهذا التكليف لا يتعلق بالعبادات، بل جله يتعلق بالمعاملات بين الناس سواء كان في الدعوة إلى الله كقوله: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ

(1) لسان العرب، مادة (س.و.ء)، ص2138، 2231.

(2) صحيح مسلم، ك: الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام، ح. رقم: 194، ج1، ص343.

(3) صحيح مسلم، ك: المساجد، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، ح رقم: 139، ج1، ص415.

أَحۡسَنُ﴾[النحل: 125]. أو في مجادلة المشركين وإقامة الحجة عليهم ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[العنكبوت: 46-6]، أو في سياق ترسيخ آداب وأخلاق تبادل الكلام بين الناس كقوله تعالى مثلا: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾[البقرة: 83]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[الإسراء: 53]، ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥ﴾[الزمر: 18]، وفي هذه النماذج نجد دعوة القرآن إلى الحسن والأحسن من الأقوال دعوة عامة لا تتقيد بأمر خاص أو عبادة خاصة، بل تشمل الأقوال جميعا التي يتبادلها الناس فيما بينهم، وفي هذا التوجه تربية على أنموذج مثالي من الأقوال التي يجب أن ترقى بالمجتمع الإنساني، أو لنقل بالعلاقات الإنسانية إلى مصاف الإنسانية الراقية التي يريدها الله لعباده، ولذلك هو يريد أن تتصف أقوالهم بالحسن والجمال الذي يدخل السرور والسعادة على القلوب، يقول ابن عاشور في الآية: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾[البقرة: 83]: «وجعل الاحسان لسائر الناس بالقول لأنه القدر الذي يمكن معاملة جميع الناس به وذلك أن أصل القول أن يكون عن اعتقاد، فهم إذا قالوا للناس حسنا أضمروا لهم الخير وذلك أصل حسن المعاملة مع الخلق»[1].

ويعضد هذا المعنى ويؤكد عليه قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[الإسراء: 53]، حيث جمع في هذه الآية بين الأمر الذي يفيد الوجوب، وبين قوله عبادي الذي فيه رفعة وتشريف للمخاطب، وبين المأمور به الذي هو القول الحسن، فكأنه يريد أن من انتسب إلى صاحب الأسماء الحسنى والصفات العليا بالعبودية فعليه أن يتصف بصفاته، ويرتقي إلى عليائه فلا يقول إلا حسنا، وليتجنب فاحش الكلام والسيئ من القول، لأنه يتنافى مع وصف العبودية لله عَزَّوَجَلَّ، وهذا الأمر يعمم على كل قول، وخاصة عندما يتعلق الأمر بدعوة أهل الكتاب، أو سواهم من غير المؤمنين إلى الله عَزَّوَجَلَّ، يقول الرازي معقبا على الآية: «وهو ألا يكون ذكر الحجة مخلوطا بالشتم والسب، ونظير هذه الآية: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[النحل: 125]، وقوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[العنكبوت: 46]، وذلك لأن ذكر الحجة لو خالطه شيء من السب والشتم، لقابلوكم بمثله كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾[الأنعام: 108]؛ ويزداد الغضب وتتكامل النفرة ويمتنع المقصود. أما إذا وقع الاقتصار

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، [دط]، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، ج1، 583.

على ذكر الحجة بالطريق الأحسن الخالي من الشتم والإيذاء أثّر في القلب تأثيرا شديدا فهذا هو المراد من قوله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[الإسراء: 53][1] لأن الله لا يريد إكراه أحد على الإيمان به، فهو مستغن عنهم، بل يريد من المقبلين عليه أن يقبلوا بقلوبهم وعقولهم ووجدانهم، أن يقبلوا عليه بكليتهم لأنه يريد أن يكرمهم، وينفعهم، ويرفعهم وهذا يتنافى تحققه بالإكراه والسب والشتم.

ويلخص لنا ابن باديس ﷺ ميزة اللسان بأنه فيه تتلخص حكمة الله في خلق البشر وتعارفهم ومعاشرهم لبعضهم البعض وتكاتفهم في أداء مهمهم ووظائفهم في هذا الوجود، جاء بذلك في عبارة موجزة وبليغة تدلنا على قيمة الدعوة إلى القول الحسن في القرآن الكريم وأن الغاية منه هي صناعة الإنسان المتخلق، وأن تلك الأخلاق وذلك الكمال لا يدرك إلا من خلال أفعال الناس وأقوالهم خاصة، يقول فيها أن «اللسان أداة البيان، وترجمان القلب والوجدان. والكلام به يتعارف الناس ويتقاربون، وبه يتحاجون ويتفاضلون، ولولاه لما ظهرت ثمرات العقول والمدارك، ولما تلاحقت الأفكار والمشاعر، ولما تزايدت العلوم والمعارف، ولما ترّقى الإنسان في درجات أنواع الكمالات، ولما امتاز على بقية الحيوانات. **فهو رابطة** أفراد النوع الإنساني وعشائره وأممه. **وبريد** عقله و**واسطة** تفاهمه. **فإذا حسن** قويت روابط الإلفة، وتمكنت أسباب المحبة، وامتد رواق السلام بين الأفراد والعشائر والأمم. وتقاربت العقول والقلوب بالتفاهم، وتشابكت الأيدي في التعاون والتآزر. ويعني العالم من وراء»[2].

ويزيد هذا التوجه من القرآن توكيدا على ضرورة مقابلة الناس بالقول الحسن في الدعوة والمعاملة والخصومة قوله تعالى للنبي ﷺ: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾[آل عمران: 159].

ولما كانت الغلظة والقسوة تقتضي النفرة، فكذلك الكلمة السيئة البذيئة تقتضي النفرة، وتولد البغضاء بين المتخاصمين وتجعل في القلب شرخا يعسر

(1) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، ج20، ص219.

(2) عبد الحميد ابن باديس، مجالس التذكير، ط2، جمع: محمد الصالح رمضان وتوفيق محمد شاهين، تعليق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003، ص150.

لمُّه، لذلك يبغضها الله جلت حكمته ويخبر عنها في محكم تنزيله ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾[النساء: 148]، حتى ينبه إلى خطره، و«يحث المؤمنين على الأحب لديه والأفضل وهو العفو عند المقدرة لأنّه أدخل في الكرم والخضوع والعبودية لله، كما أن له بابا في الخير وسيطا» كما قال صاحب الكشاف[1].

إذن فالغلظة تقتضي النفرة، وهذه الأخيرة تجعل من منافذ الإدراك موصدة دون نور المعرفة، بينما الله يريد من التكاليف أن تجد عقولا واعية وقلوبا متذوقة لحسنها حتى تفَّتح لها العقول وتهش لها الأنفس، وهو ما تثمره الحكمة والموعظة الحسنة، وهو مقصد الحق تبارك وتعالى من الدعوة إلى القول الحسن المتكرر في القرآن الكريم.

2- الآداب العامة والأخلاق:

(أ) • الآداب العامة: وتتعدد المواضع التي يمكننا استجلاء مقصد الحسن في القرآن، ففي موضوع آخر وهو التحية حيث يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾﴾[النساء: 86]، لما كان اجتماع الناس للعيش بعضهم مع بعض ضرورة إنسانية، كان لا بد من إنشاء علاقات اجتماعية متشابكة تتوثق بها روابط الاجتماع الانساني، وتيسر بها عجلة الحياة، لذلك جعل أحد أهم وسائل هذا التعايش والتشابك والتوادد هو التحية والرد بأحسن منها، إذ قيمتها تكمن في أنها تحمل أول مؤشر إيجابي لبداية أية علاقة جيدة بين المتعارفين؛ فهي تمهيد للسلام، وبداية للتعارف ومفتاح للأنس والحب والخير وتوثيق للصلة بين أفراد المجتمع[2] وذلك مصداقا لقوله ﷺ «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم»[3]. وفي حديث آخر «سئل النبي ﷺ، أي الإسلام خير؟ قال: تطعم الطعام وتقرأ السلام على

(1) محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ، ج1، ص582.

(2) سيد قطب، في ظلال القرآن، ط17، بيروت/ القاهرة، دار الشروق، 1412هـ، ج2، ص725-726.

(3) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها، ج1 ،ص54-74.

من عرفت ومن لم تعرف»[1]، يقول ابن عربي: «فإنها كلمة إذا صدرت أخلصت القلوب الواعية لها عن النفرة إلى الإقبال عليها»[2].

وبذلك يتبين مقصد الدعوة إلى التحية بأحسن ما تكون لما في ذلك من إحاطة العلاقات الاجتماعية بكل ما من شأنه أن يقوي دعائمها ويوثق صلاتها ويزين نسيجها، ويَسِمُها بميسم العلاقات الإنسانية الراقية.

(ب) • الأخلاق: ومن أهم الأمثلة على مقصد الحسن في القرآن الكريم دعوته إلى الأخلاق الحسنة، ولما كانت الأخلاق ترتبط بالسلوك الانساني وجودا وعدما، إذ لا يمكن تصور وجودها بمعزل عن أفعال الإنسان[3]، فكلّما ذكر فعل من أفعال الإنسان وحث فيه القرآن على الإحسان فهو مرافق للحث على الأخلاق الحسنة، كما تقدم في الآيات السابقة في القول والتحية واللين وعدم الغلظة في المعاملة، والنهي عن الجهر بالسوء والمجادلة، والدعوة إلى الله، ودفع السيئة بالتي هي أحسن... وكثير من الآيات الأخر التي تربط الحسن بالأخلاق في سلوك الإنسان.الخ

لكنني في هذه النقطة أريد الإشارة إلى آية عامة أخالها تلخص لنا مقصد القرآن في الحث على الأخلاق الحسنة وهي قوله: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾[النحل: 90]، فعَنْ قَتَادَةَ ﷺ قال: «لَيْسَ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُعْمَلُ وَيُسْتَحَبُّ إِلَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَيْسَ مِنْ خلق سيء إِلَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ». ذلك أنه جاء فيها «بالمبادئ التي تكفل تماسك الجماعة والجماعات، واطمئنان الأفراد والأمم والشعوب، والثقة بالمعاملات والوعود والعهود: جاء "بِالْعَدْلِ" الذي يكفل لكل فرد ولكل جماعة ولكل قوم قاعدة ثابتة للتعامل، لا تميل مع الهوى، ولا تتأثر بالود والبغض، ولا تتبدل مجاراة للصهر والنسب، والغنى والفقر، والقوة والضعف. إنما تمضي في طريقها تكيل بمكيال واحد للجميع، وتزن بميزان واحد للجميع.وإلى جوار العدل.. "الْإِحْسانِ".. يلطف من حِدّة العدل الصارم

(1) صحيح البخاري،كتاب: الاستئذان، باب: السلام للمعرفة وغير المعرفة، ج5، ص2302.

(2) أبو بكر بن العربي، عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي، [دط]، بيروت، دار الكتب العلمية، ج10، ص163.

(3) طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2000، ص53-54.

الجازم، ويدع الباب مفتوحاً لمن يريد أن يتسامح في بعض حقه إيثاراً لود القلوب، وشفاء لغل الصدور. ولمن يريد أن ينهض بما فوق العدل الواجب عليه ليداوي جرحاً أو يكسب فضلاً»[1].

هكذا بدا أن للحسن من خلال هذه الآيات مقصدا خاصا يهدف إلى تزكية الفرد وتزكية المجتمع من خلال تأهيل الفرد بكل المؤهلات والمبادئ التي تمكنه من الحياة داخل الجماعة، تلك الحياة التي لا تطيب ولا تعرف الاستقرار إلا في ظل المباديء السامية التي أقرتها الشريعة السمحة والتي من أهمها مبدأ التحسين والتقبيح.

3- العمل:

هو المجال الثالث الذي تعلق به الوصف بالحسن والقبح في القرآن، من حيث تعلقه بسلوك الإنسان العملي؛ أي بكل ما يمارسه من عمل، ونشاط حركته التعميرية في هذه الحياة، إذ ابتلى الله بها عباده ليختبر قدرتهم على انجاز أحسن وأفضل ما يمكن أن يأتوا من أعمالهم، ومن جملة الآيات التي يتجلى من خلالها هذا المقصد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[هود: 7]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾[الكهف: 7]، وقوله أيضا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾[الكهف: 30]، ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٣٥﴾[الزمر: 35].

يقول صاحب الكشاف: «فإن قلت كيف قيل: أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وأعمال المؤمنين هي التي تتفاوت إلى حسن وأحسن، فأمّا أعمال المؤمنين والكافرين

(1) سيد قطب، المرجع السابق، ج9، ص2190. ولذلك جعل مالك بن نبي الإحسان أو كما يسميه (ذوق الجمال) الأساس الثاني الذي تقوم عليه الثقافة ذلك أنه «إذا كان المبدأ الأخلاقي يقرر الاتجاه العام للمجتمع بتحديد الدوافع والغايات، فإن ذوق الجمال هو الذي يصوغ صورته... ومن هذه الناحية يعتبر ذوق الجمال من أهم العناصر الديناميكية في الثقافة لأنه يحرك الهمم إلى ما هو أبعد من مجرد المصلحة. وهو في الوقت نفسه يحقق شرطا من أهم شروط الفعالية، حيث يضيف إلى الواقع الأخلاقي عند الفرد دوافع إيجابية أخرى من شأنها أحيانا أن تعدل من بعض الدوافع السلبية التي ربما يخلقها المبدأ الأخلاقي الجاف في سلوك الفرد حينما يصطدم هذا السلوك الصادر عن مبدأ أخلاقي مجرد مع الحساسية الإنسانية والذوق العام».

فتفاوتها إلى حسن وقبيح؟ قلت: الذين هم أحسن عملا هم المتقون، وهم الذين استبقوا إلى تحصيل ما هو غرض الله من عباده، فخصهم بالذكر واطرح ذكر من وراءهم تشريفاً لهم وتنبيهاً على مكانهم منه، وليكون ذلك لطفاً للسامعين، وترغيباً في حيازة فضلهم»[1]. فصاحب الكشاف يفسر الابتلاء الوارد في الآية بأنه غرض الله من عباده؛ أي مقصد الابتلاء في الآية هو اختبار من الله لعباده الذين خلقهم وجعل من أهم وظائف على هذه الأرض هو عمارتها والخلافة فيها لينظر إلى الكيفية التي ستكون عليها أعمالهم، وقد ربط بين التقوى واتقان العمل وإحسانه، ذلك أن تقوى الله تبعث في المؤمن الرغبة في تجويد عمله وتحسينه بقدر الطاقة حتى يليق بمن هو مطلع عليه ومختبر عبده فيه، ويحقق الغاية والمقصد من خلق الإنسان وهو تعمير الأرض وترقية المعاش عليها من جهة، ومن جهة ثانية ليميز الله الفاضل بين المكلفين الذين يرتقون بأفعالهم مرتقا يحاكون فيها فعل الباري عَزَّوَجَلَّ الذي أحسن كل شيء خلقه، وهو ما نبه إليه البيضاوي بقوله: «لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا متعلق بخَلَقَ أي خلق ذلك كخلق من خلق **ليعاملكم** معاملة المبتلي لأحوالكم **كيف** تعملون،... وإنما ذكر صيغة التفضيل والاختبار شامل لفرق المكلفين باعتبار الحسن والقبح للتحريض على أحاسن المحاسن، والتحضيض على الترقي دائماً في مراتب العلم والعمل»[2].

ولأجل تحقيق هذا المقصد أي الوصول بالمكلفين إلى الالتزام، فقد ربط الفعل الحسن الذي يقصد القرآن التوجيه إليه ونبذ القبح منه، بدافع كبير لهما، وهو حب الله تعالى للمحسنين، وللعمل الحسن، هذه الرابطة الروحية من شأنها أن تغذي باعث الفعل حتى لا يبقى منه إلا الإخلاص في التوجه نحو الهدف الأسمى المنشود لما فيه من رفعة الفعل قولا كان أو سلوكا أو عملا.

ويبدو جليا في موضعين اثنين **أحدهما** في الدعوة إلى الفعل، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[البقرة: 195]والثاني في الدعوة إلى الترك في قوله تعالى: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾[النساء: 148]، فاجتماع الأمر مع حب الله تعالى للأفعال الحسنة،وعدم

(1) الزمخشري، المرجع السابق،ج2، ص380.

(2) ناصر الدين عبد الله البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث، 1418هـ، ج3، ص128.

حبه للقبيح منها،ثم يختم الآية بفاصلة جليلة وهي حبه للمحسنين تنبيها على فضلهم وشرف مقامهم ومنزلتهم عند الله عَزَّوَجَلَّ[1]، يجعلنا نخلص إلى نتيجة مقاصدية هامة وهي أن الدافع إلى الفعل الحسن ونبذ الفعل القبيح لمّا يكون هو حب الله للمحسنين، فسوف يعمل المكلف على تحري الاحسان في كل شؤونه، سواء كان الأمر في الفعل من الله أو لم يكن، لأن غاية المكلف حينها هي الوصول إلى نيل رضا الله والفوز بمحبته عَزَّوَجَلَّ، مما يقتضي منه تحديد منهج في الحياة يحقق له هذه الغاية السامية؛ هذا المنهج الذي رسم الحق تبارك وتعالى معالمه الكبرى وهي «أحسن كما أحسن الله إليك» و«إن الله يحب المحسنين» و«لا يحب الله الجهر بالسوء»، وذلك في اتجاهين رئيسيين: أحدهما يتوجه إلى العلاقات العامة أسرية، اجتماعية، ودينية. والثاني يوجه نحو العمل أي حركته في الأرض لتعميرها والاستخلاف فيها.

ولذلك لم يقتصر على ذكره في معاملة المؤمنين لبعضهم البعض بل جعله (الحسن) قيمة إنسانية لأن محبة الله ارتبطت به، تحفيزا على العمل النوعي المتميز بشكل عام، في كل نشاط يقوم به الإنسان وفي أي أرض يكون فيها ومع أي قوم كان فيهم، جعل باعثه هو التودد إلى الله به والتقرب إلى الجميل الذي يحب الجمال بمثله، ولا يخفى ما في هذا المقصد من تحقيق كمال العمل البشري الذي به يحقق تعمير الأرض بالخيرات، وتعميرها بكلمة الله التي تذكر عند كل جميل يقع عليه البصر أو يدركه العقل أو يتذوقه الوجدان. وقد علق الشيخ الشعراوي على هذه الآية بقوله: «والحب...بالنسبة للحق هو تودد الخالق بالرحمة والكرامة على المخلوق، والحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يحب من عباده أن يكونوا على خُلقه، فكما أن الله أحسن كل شيء خلقه ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾[السجدة: 7] يريد من عباده وقد تفضل عليهم بالعقل المفكر فيخطط، وبالطاقات فتبرز التفكير إلى عمل يريد الحق منا أن يكون رائدنا في كل عمل أن نحسنه، حتى نكون متخلقين بأخلاق الله، فتشيع كلمة «الله» هذا اللفظ الكريم الذي يستقبل به الإنسان كل جميل في أي صنعة فيقول: «الله»»[2].

(1) انظر: أبو القاسم الحسين بن محمد، تفسير الراغب الأصفهاني، تح: محمد عبد العزيز بسيوني، ط1، مصر، كلية الآداب جامعة طنطا، 1420هـ/1999، ج1، ص411.

(2) محمد متولي الشعراوي، الخواطر (تفسير الشعراوي)، [دط]، [دب]، مطابع أخبار اليوم، 1997، ج2، ص835.

وهذا المعنى هو الذي تلخص في قوله ﷺ:«الإحسان:أن تعبد الله كأنك تراه...»[1] فسمى هذا المقام العالي الذي يسمو إليه الانسان بالاحسان، ومعلوم أن الاحسان هو الذي يرتقي فيه الانسان من مقام العدل إلى مقام الفضل، وإذا كان العدل ذاته حسنا فكيف بالفضل، ولذلك تعلق به حب الله تعالى.

إن هذه المعاني التي تضمنتها الآيات الدالة على الحسن في القول والسلوك والعمل والخلق ونبذ السيئ منه مقصود بها تربية للفرد والمجتمع على منهج حياة تتميز به الجماعة المسلمة عن غيرها من الجماعات الأخرى وهذه الثمرة هي من صميم الإيمان والاعتقاد الذي يكتسبه الفرد المسلم ويجعله منهجا له في الحياة في سلمه وحربه، مع بني جلدته أو مع عدوه، منهجا واحدا مصدره الله الذي خلق وشرع، والذي إليه يؤول الأمر كله.

ثالثا: الحسن والقبيح عند المتكلمين (المعتزلة والأشاعرة)

لقد أسالت قضية الحسن والقبح حبرَ كثيرٍ من العلماء، سواء في علم الكلام أو في علم أصول الفقه خاصة، وهو ما ينبئ عن الأهمية التي أولاها هؤلاء العلماء لهذه المسألة باعتبارها أصلا لقضايا كثيرة وفرعا لكثير من المسائل الأخرى، وهو ما جاء منصوصا عليه في أقوال كثير منهم، مثل قول التفتزاني: «هذه المسألة من أمّهات مسائل الأصول، ومهمات مباحث المعقول [يقصد علم الكلام] والمنقول»[2]، وهو ما جعل ابن تيمية يحث على ضرورة معرفة مثل هذه المسائل بقوله: «وينبغي للعاقل أن يعرف مثل هذه المسائل التي هي من أعظم مسائل الدين من لم يعرف ما قالوه فهو الجاهل بالحق فيها، وبأقوال السلف، وبما دل عليه الكتاب والسنة»[3]، وهو ما يؤكد عليه تلميذه ابن القيم بقوله: «...ولا تغضض طرف بصيرتك عن هذه المسألة، فإن شأنها عظيم وخطبها جسيم»[4].

إن النظر في موضوع الحسن والقبح عند المتكلمين ـ ونقصد بهم المعتزلة

(1) صحيح مسلم.

(2) سعد الدين التفتزاني، شرح التلويح على التوضيح، [دط]، مصر، مكتبة صبيح، [د.ت]، ج1، ص330-331.

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، [دط]، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ/2004، ج17، ص114.

(4) ابن القيم، مفتاح دار السعادة، ط1، السعودية، دار ابن عفان، 1416هـ/1996، ج2، ص298.

والأشاعرة بصفة خاصة ـ من جهة المقصد الذي يتوخون الوصول إليه منها يجعلنا نتتبع الطرح الذي عرضوا من خلاله هذه المسألة ؛هل هو مقصد تربوي تزكوي كما تجلى لنا في القرآن الكريم؟ أم أن هذه الدراسة أخذت منحى آخر أثمرته جهود المتكلمين في بحث هذه القضية؟

يمكننا أن نحدد المباحث التي أفرزتها دراسة الحسن والقبح عند المتكلمين من خلال النصوص الآتية: يقول سعد الدين التفتزاني: «وقد جُعلت هذه المسألة من المسائل الكلامية من جهة البحث عن أفعال الباري تعالى هل هي تتّصف بالحسن، وهل تدخل القبائح تحت إرادته ومشيئته، وهل تكون بخلقه ومشيئته»[1].

كما اعتبرها الجزري من مسائل أصول الدين باعتبار: «الكلام في تقرير ذلك مذكور في أصول الدين حيث يتكلم في أفعاله تعالى، وخلقه لأفعال العباد، وتعليل فعله بالأغراض، وتبع ذلك تحسين العقل وتقبيحه»[2].

وأيضا من جهة كونها«...مبنية على مسألة الجبر والقدر الذي زلت في بواديها أقدام الرَّاسخين، وضلَّت في مباديها أفهام المتفكرين، وغرقت في بحارها عقول المتحيّرين»[3].

كما كان لمسألة المدح والثواب والذم والعقاب دور جوهري فيها، حيث كانت محل نزاع بين المعتزلة والأشاعرة وهو قرره الإيجي في المعنى الثالث بقوله: «تعلق المدح والثواب، أو الذم والعقاب، وهذا هو محل النزاع فهو عندنا شرعي وعند المعتزلة عقلي»[4].

من خلال المواضيع التي لخصها العلماء كما عرضتها سابقا يمكننا أن نكشف عن تلك الغاية التي توجهت إليها أنظار الباحثين وقد انقسمت إلى قسمين؛ **أحدهما** متعلق بالله تعالى، والثاني متعلق بالعباد.

---

(1) التفتزاني، المرجع السابق، ج1، ص330.

(2) شمس الدين بن يوسف الجزري، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، ط1، تح: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مطبعة الحسين الإسلامية، 1413هـ/1993، ص112.

(3) التفتزاني، المرجع السابق، ج1، ص332.

(4) عضد الدين الإيجي، المواقف في علم الكلام، [دط]، بيروت، عالم الكتب، [د م ن]، ص323.

أولا: أما ما تعلق بالله تعالى فقد تناولوا بالبحث:

• أفعال الله من حيث تتصف بالحسن: لم يختلف أحد من المذهبين في أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأن الله تعالى لا يفعل قبيحا، ولا يخل بما هو واجب عليه، واختلفوا بعد ذلك في تعليل هذا الرأي؛ فالمعتزلة استدلوا على ذلك بأنه لو فعل القبيح لكان يجب أن يكون جاهلا ومحتاجا، والجهل والحاجة لا تجوز عليه تعالى، ولما كان الله تعالى فاعلا للحسن وعالما به، فإنه إما أن يفعله لاحتياجه إليه وذلك مستحيل عليه، أو يفعله لحسنه أو كونه إحسانا[1].

وقد وافقهم الأشاعرة في كون أفعاله كلها حسنة، ولكن دليلهم على ذلك الشرع لا العقل، فقد ورد الشرع بالثناء عليه في أفعاله فكانت حسنة لكونها متعلق المدح والثناء من الله تعالى[2].

• والتساؤل الثاني الذي تفرع عن القول بالحسن والقبح، والذي ورد عليه الاختلاف، هو هل تدخل القبائح تحت إرادة الله ومشيئته أو لا؟ فذهب المعتزلة بناء على قولهم أن أفعال الله كلها حسنة، أنه لا يجوز أن يكون الله مريدا للقبائح والمعاصي، فإن الإرادة فعل من الافعال، ومتى تعلقت بالقبيح فتجب لا محالة، وكونه تعالى عدلا يقتضي أن تنفى عنه هذه الإرادة[3].

وكذلك دليلهم عليه أن الله تعالى عالم بقبح القبيح ومستغن عنه، عالم باستغنائه عنه، ومن كان هذه حاله لا يختار القبيح بوجه من الوجوه[4].

أما الاشاعرة فقالوا أن الباري لا يفعل القبيح، ولا يترك واجبا لأنه لا قبح منه ولا واجب عليه لكون ذلك بالشرع، ولا يتصور في فعله[5].

وتبعا لذلك نفى المعتزلة أن يكون خالقا للقبائح أو مريدا لها يقول القاضي عبد الجبار: «إن نفي القبيح عن الله تعالى فعلا إنما يصحُ بعد أن يكون قادرا عليه»[6] أي أنه غير خالق للقبائح وإن كان قادرا عليها، و«أنه تعالى لا يريد

(1) انظر: القاضي عبد الجبار، المرجع السابق، ص132، 307، 317.

(2) انظر: التفتزاني، شرح المقاصد، ج4، ص294.

(3) القاضي عبد الجبار، المرجع السابق، ص431.

(4) القاضي عبد الجبار، المرجع نفسه، ص303.

(5) التفتزاني، شرح المقاصد، ج 4، ص294.

(6) القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، جمع: أبي الحسن بن =

القبائح ولا يشاؤها، بل يكرهها ويسخطها»، [واستدلوا] على ذلك بالنهي عن القبيح والزجر عنه والتوعد عليه بالعقاب الاليم، والأمر بخلافه والوعد عليه بالثواب العظيم[1]. وهم في قولهم هذا متوافقون مع مذهبهم الذي ينسب أفعال العباد إليهم ايجادا لها من جهتهم، ومن ثم فهم يستحقون عليها المدح والذم والثواب والعقاب.

وكذلك وافق الأشاعرة مذهبهم بأن الله خالق كل شيء، ولا خالق سواه، وبالتالي فالقبائح والمعاصي لا خالق لها غيره وهو ما نص عليه التفتزاني بقوله: «لا قبيح من الله تعالى وإن كان هو خالق للكل، ولا واجب عليه وإن حسن أفعاله بحكم الشرع»، فـ: «الكفر والظلم والمعاصي كلها قبائح وقد خلقها الله تعالى... إلا أن خلق القبيح ليس بقبيح، فهو موجد القبائح لا فاعل لها»[2].

• والمسألة الأخرى التي كانت محل خلاف وجدل كبير بينهما فيما تعلق بأفعال الله وهي: هل أفعاله تعالى متعلقة بالأغراض والحكم أم لا؟ لقد كان إثبات الكمال لله تعالى وتنزيهه عن كل نقص هو الأساس الذي أثبت لأجله المعتزلة لله الغرض والحكمة في أفعاله عَزَّوَجَلَّ، لأن الفعل الذي تنتفي فيه الحكمة والغرض يعد سفها وعبثا والله تعالى منزه عن العبث. نقل عنهم الشهرستاني قولهم:«قد قام الدليل على أن الرب تعالى حكيم والحكيم من تكون أفعاله على إحكام واتقان، فلا يفعل فعلا جزافا، فإن وقع خيرا فخير وإن وقع شرا فشر بل لا بدّ وأن ينحو غرضا ويقصد صلاحا ويريد خيرا»[3].

ويزيد القاضي عبد الجبار المقالة توضيحا بقوله:«إن الله ابتدأ الخلق لعلة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعلة، لما فيه من إيهام أنه خلقهم عبثا، لا لوجه تقتضيه الحكمة. وذلك- أي نقص من يفعل لا لغرض- ظاهر في الشاهد لأن الواحد إذا أراد النيل من غيره قال عنه: إنه يفعل الأفعال لا لعلة

= أحمد النجراني، [دط]، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، [د.ت]، ج1، ص246.

(1) التفتزاني، شرح المقاصد، ج4، ص495.

(2) التفتزاني، المرجع نفسه، ج4، ص294.

(3) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، ط1، تح: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1425هـ، ص224.

ولا لمعنى. فيقوم هذا القول مقام أن يقال إنه يعبث في أفعاله، وإذا به في المدح يقول: إن فلانا يفعل أفعاله لعلة صحيحة ولمعنى حسن»[1].

وخالفهم الأشاعرة الذين نفوا أن تكون أفعال الله تعالى معللة أو محكومة بالغرض لأنه «لو كان فعله تعالى لغرض لكان ناقصا لذاته مكتملا بتحصيل ذلك الغرض لأنه لا يصلح غرض للفاعل إلا ما هو أصلح له من عدمه، وهو معنى الكمال»[2]، كما أن الأغراض والخواطر إنما تجوز على ذي الحاجة والذي يجلب بها منافع ويدفع أضرارا وذلك لا يجوز في حق الله تعالى[3]. وقد عمل كل فريق على نقض أدلة الفريق الآخر، والاستدلال على رأيه بالبراهين العقلية والمنطقية والسمعية مما أثرى الموضوع ثراء معرفيا أثمر مسائل جديدة تفرعت عنه[4].

ثانيا: ما تعلق بأفعال العباد:

المسألة الأخرى المهمة التي تفرعت عن دراسة الحسن والقبح عند المتكلمين، وشكلت بينهم جدلا معرفيا وعقديا كبيرا هي أفعال العباد هل هي مخلوقة لله تعالى وبالتالي فهم مجبرون عليها وهذا يؤدي إلى التساؤل على أي أساس يكون المدح والذم؟ وكذلك هل للعقل أن يحكم بحسن الأفعال وقبحها أم أن ذلك متوقف على الشرع فقط؟

أما من جهة أفعال العباد هل هي مخلوقة لله تعالى، أم هي محدثة بأمرهم، فالمعتزلة يرون أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها[5]. واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقولهم: «أن نفصل بين المحسن والمسيء، وبين حسن الوجه وقبيحه، فنحمد المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته ولا تجوز هذه الطريقة في حسن الوجه وقبحه، ولا في طول القامة وقصرها،

(1) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، [دط]، الدار المصرية للنشر، ج11، ص92-93.

(2) الإيجي، المرجع السابق، ص331-332.

(3) انظر: محمد بن الطيب الباقلاني، كتاب التمهيد، تصحيح، ريتشر يوسف مكارثي، بيروت، المكتبة الشرقية، 1957، ص30-31.

(4) انظر: المسألة في هذا البحث.

(5) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ط3، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، 1416هـ/1996، ص323.

حتى لا يحسن منا أن نقول للطويل لما طالت قامتك، ولا للقصير لما قصرت؟ كما يحسن أن نقول للظالم لما ظلمت؟ وللكاذب لما كذبت، فلولا أن أحدهما متعلق بنا وموجود من جهتنا بخلاف الآخر، وإلا لما وجب هذا الفصل، ولكان الحال في طول القامة وقصرها كالحال في الظلم والكذب، وقد عرف فساده»[1].

وبطبيعة الحال الأشاعرة الذين يقولون بأن لا خالق إلا الله يرون أن أفعال العباد غير مخلوقة لهم فقد «اتفق سلف الأمة، قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين، ولا خالق سواه، ولا مخترع إلا هو.. فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه، ويخرج من مضمون هذا الأصل، أن كل مقدور لقادر، فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشؤه»[2].

وأما ما يتعلق بحسن الفعل وقبحه من جهة الجبر والاختيار يقول صاحب كتاب التلويح: «الجبر إفراط في تفويض الأمور إلى الله تعالى بحيث يصير العبد بمنزلة جماد لا إرادة له، ولا اختيار، والقدر تفريط في ذلك بحيث يصير العبد خالقا لأفعاله مستقلا في إيجاد الشرور والقبائح، وكلاهما باطل، والحق أي الثابت في نفس الأمر، وإلحاق أي الوسط بين الإفراط والتفريط على ما أشار إليه بعض المحققين حيث قال: لا جبر ولا تفويض، ولكن امر بين أمرين...»[3].

وأما من حيث تحسين العقل وتقبيحه لهذه الافعال، فقد كانت هذه الأخيرة من أهم المسائل من جهة تعلقها بأفعال المكلفين، وكان محل النزاع بين المعتزلة والاشاعرة كامن في الثواب والعقاب والمدح والذم أهو بالعقل أم بالشرع؟

يعود أصل هذه القضية والنزاع فيها بينهما إلى حقيقة الفعل، هل له صفة زائدة على حدوثه وصفة جنسه أم ليس له ذلك؟ أما **المعتزلة** ويمثلهم القاضي عبد الجبار فإنه يحدد أن الأفعال قسمان: قسم له صفة زائدة على

(1) القاضي عبد الجبار، المرجع نفسه.

(2) الجويني، المرجع السابق، ص187.

(3) التفتزاني، التلويح، ج2، ص331. انظر أيضا: القاضي عبد الجبار، المصدر السابق.

حدوثه وصفة جنسه، وهو ما يدخل تحت حكم المدح أو الذم، إذ فاعله عالم به مختار له، والقسم الآخر ما ليس له صفة زائدة على حدوثه وصفة جنسه، كالحركة اليسيرة، وذلك إنما يقع من الساهي، فهو ما كان فاعله غير قاصد له، ولا مختار له، فكان بذلك لا مدح عليه ولا ذم[1].

بينما ذهب **الأشاعرة** عكس هذا الرأي فالفعل عندهم ليست فيه صفات ذاتية في نفسه أو جنسه، تجعله حسنا أو العكس تجعله قبيحا.

وبناء عليه يخلص كل منهما إلى تعريف يوافق مذهبه:

فالحُسْنُ عند المعتزلة: «هو فعل العالم بما يفعل، المميّز بينه وبين غيره، الذي ليس له ملجأ وله فعله، وهو ما كان لفاعله أن يفعله ولا يستحق عليه ذما»[2]، والقبيح: «هو ما إذا فعله القادر عليه استحق الذم على بعض الوجوه»[3]

أو كما يعرفه أبو الحسين البصري ـ وهو المعتزلي الثاني الذي اشتهر مع القاضي في هذه المسألة ـ:«الْحسن فَهُوَ مَا للقادر عَلَيْهِ المتمكن من الْعلم بِحَالهِ أَن يَفْعَله وَأَيْضًا مَا لم يكن على صفة يُؤثر فِي اسْتِحْقَاق فَاعله الذَّم. وَأما القبيح فهو: أَن يكون مِمَّا لَيْسَ للقادر عَلَيْهِ المتمكن من الْعلم بِهِ أَن يَفْعَله وَإِذا فعله كَانَ فعله لَهُ مؤثرا فِي اسْتِحْقَاق الذَّم فَيكون قبيحا»[4].

أما عند نظرائهم الأشاعرة «فالحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والقبيح ما ورد الشرع بذم فاعله»[5]. «وهذا مبني على أمرين..أحدهما: أن حسن الفعل، وقبحه ليسا لذات الفعل، ولا لشيء من صفاته حتى يحكم العقل بأنه حسن أو قبيح بناء على تَحَقُّقِ ما به الحسن أو القبح، وثانيهما: أن فعل العبد اضطراري لا اختيار له فيه، والعقل لا يحكم باستحقاقٍ في الثواب أو العقاب على ما لا اختيار للفاعل فيه»[6].

---

(1) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص316.

(2) القاضي عبد الجبار، المرجع السابق، ص326.

(3) القاضي عبد الجبار، المصدر نفسه، ص41. و«وقوله بعض الوجوه احترازا من الصغيرة، فإنها قبيحة ومع ذلك فإنه لا يستحق الذم عليها».

(4) محمد بن علي الطيّب أبو الحسين البصري (ت. 436هـ)، المعتمد في أصول الفقه، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ، 335.

(5) الجويني، المرجع السابق، ص258.

(6) التفتزاني، التلويح، ج1، ص332.

إذا فبينما ينفي الأشاعرة أن يكون للفعل صفة زائدة على حدوثه وصفة جسنه، فينفون بذلك أن يكون للعقل أي دور في التحسين والتقبيح ويرجعون الأمر إلى الشرع إثباتا وبيانا، وبناء عليه فلو عكس القضية، فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعا وانقلب الأمر[1]. فإننا نجد المعتزلة الذين يثبتون للفعل صفة زائدة على حدوثه وصفة جنسه، يضعون شروطَ الفعل الموصوف بالقبح من جهة فاعله؛ حيث وَصْفُ الفعل بالقبح يقتضي أن يكون الفاعل له قادرا عليه، غير عاجز ولا ملجأ، ومتمكنا من العلم بالمفسدة التي تدعو إلى ترك فعله،،فيخرجون فعل المجنون، والصبي والبهيمة الذين لا يقع الذم عليهم بفعل القبيح لعدم العلم به، وكذلك قولهم ليس للمتمكن منه أن يفعله أي أنه يدرك بالعقل قبحه أو صفاته التي يستحق التقبيح باعتبارها[2]. كما أن الحُسن يقتضي أن يكون فاعله قادرا عليه عالما بالمصلحة المتضمنة فيه[3]. فالقدرة على الفعل أو الترك، وكذا العلم بوجود المصلحة أو المفسدة شرطان أساسيان عندهم للحكم على الفعل بالحسن أو بالقبح من جهة الفاعل.

وأما من جهة الفعل فقد بينوا أنه يحكم عليه بالقبح متى كان على صفة تؤثر في استحقاق فاعله الذم كوصفه بأنه معصية، وأنه محظور والحظر يفيد المنع، وأنه محرم، وأنه ذنب، وأنه مكروه، وأنه مزجور عنه[4] وبالمقابل فشرط الحسن أن تنتفي عنه الصفات التي تؤثر في استحقاق فاعله الذم. ونلاحظ أن هذه الأوصاف جميعا فِعْلُها يدرك قبحه عقلا عند المعتزلة وفاعله يستحق عليه الذم.

أما عند الأشاعرة فالعقل وإن كان له أن يدرك صفة الكمال أو صفة النقص في الفعل، كما أنه يدرك ما في الأفعال من المصالح أو المفاسد لملاءمة الطبع أو منافرته، إلا أنه ليس له أن يمدح على الفعل أو يذم على الترك ما لم يرد أمر أو نهي من السمع، ومن ثم فليس له أن يمدح أو يذم قبل ورود السمع بذلك.

---

(1) الإيجي، المرجع السابق، ص323.

(2) الحسين البصري، المرجع السابق، ج1، ص336.

(3) انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص41/326، شمس الدين بن يوسف الجزري، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، ط1، تح: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مطبعة الحسين الإسلامية، 1413ه/1993، ص58-57.

(4) انظر: الحسين البصري، المرجع السابق، ص337.

والفعل سواء كان واجبا أو محظورا ليس يقتضي الوصف بذلك وجود صفة به مميزة للوجوب، أو أخرى مميّزة للحظر، إنما نفس الأمر أو النهي عنه هو المقصود بالتحسين والتقبيح.

وقد رد المعتزلة مقالتهم بالأدلة العقلية المختلفة، وكذلك فعل خصومهم بإبطال ما ذهبوا إليه، ويظهر أن كل فريق أصاب جزء من الحقيقة والصواب، إذ لا يمكن نفي تحسين العقل وتقبيحه للأفعال كما أثبت ذلك المعتزلة، بينما الحكم عليها بالثواب والعقاب العاجل والآجل ليس من مهام العقل، بل الشرع وحده له الحكم بذلك باعتبار أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بأوامر ونهى عن نواه لحكمة يعلمها هو، وإن غاب عن العقل كثير منها وخاصة ما تعلق منها بالجزاء والعقاب الأخروي فهذا مما لا يقدر العقل بمفرده بعيدا عن الشرع أن يحكم به.

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه ابن القيم في قوله: «فإذا كان الفعل مستلزما للكمال والنقصان، واستلزامه له عقلي، والكمال والنقصان يستلزم الحب والبغض ـ الذي سميتموه ملاءمة ومنافرة ـ واستلزامه عقلي ـ فبيان كون الفعل حسنا كاملا محبوبا مرضيا، وكونه قبيحا ناقصا مسخوطا مبغوظا أمر عقليّ ـ بقي حديث المدح والذم والثواب والعقاب ـ... فأما المدح والذم فترتبه على النقصان والكمال عقلي، كترتب المسببات على أسبابها، فمدح العقلاء لِمُؤثر الكمال والمتصف به، وذمُّهم لِمُؤثر النقص والمتصف به أمر عقلي فطري، وإنكاره يزاحم المكابرة. وأما العقاب؛ فقد قرَّرْنا أنّ ترتّبه على فعل القبيح مشروط بالسمع، وأنّه إنما انتفى عند انتفاء السمع المشروط لانتفاء شرطه، لا انتفاءه لانتفاء سببه؛ فإن سببه قائم، ومقتضيه موجود، إلا أنه لم يتم لتوقفه على شرطه»[1].

إن مقصد دراسة الحسن والقبح عند المتكلمين كان درسا معرفيا ابستيمولوجيا، من حيث اهتمامهم ببيان أصل الأفعال وطبيعتها وحقيقة الحكم عليها بالحسن والقبح، وما تفرع عنها من مسائل فرعية[2] مثل هل يجب على الله تعالى الصلاح والأصلح؟

(1) ابن القيم الجوزية، المرجع السابق، ج2، ص413.

(2) انظر: عايض بن عبد الله الشهراني، التحسين والتقبيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه، ط1، السعودية، دار كنوز إشبيليا، 1429هـ/2008، ص480.

هل يجب اللطف على الله تعالى عقلا أو لا؟
هل يجب على الله العوض على الآلام؟
هل يجب على الله تعالى الثواب على الطاعة؟
هل يجب على الله تعالى عقاب مرتكب الكبيرة إن لم يتب منها؟

سواء تعلقت بأفعال الله تعالى، أم تعلقت بأفعال العباد من حيث التكليف بها، هل تتصف بصفات ذاتية تقتضي إدراك العقل الحسن منها والقبيح، وبالتالي كون الأول يجعل صاحبه في حالة تعظيم يستحق فاعله عليه المدح والثواب، بينما الثاني يجعل صاحبه في حالة اتضاع يستحق فاعله عليه الذم والعقاب، وهذه بدورها قد تفرع عنها مسائل فرعية مثل هل معرفة الله تعالى واجبة بالشرع أو بالعقل؟

هل يجب شكر المنعم عقلا أو شرعا؟
هل يجب على الله قبول التوبة من التائب؟
هل يجب على الله إرسال الرسل عقلا؟
هل تثبت رؤية الله يوم القيامة؟
هل يثبت عذاب القبر وسؤال الملكين؟

إن هذا الدرس المعرفي الذي انتهجه المتكلمون في مسألة الحسن والقبح رغم أنه كان استثمارا علميا دقيقا للآيات التي تناولت الموضوع في القرآن الكريم، حيث أصبحت هذه المسألة موضوعا معرفيا قائما بذاته في الدرس العقدي، والذي توقف المتكلمون فيه عند البحث العلمي المعرفي دون تعديتهم لاستثمار ذلك البعد المعرفي في التركيز على البعد التربوي والاجتماعي، رغم أنه خدم الجانب المعرفي وأكسب البحث الكلامي والعقدي وكذلك الأصولي ثراء علميا ومعرفيا، إلا أنه بالمقابل جنى على البعد العملي الذي هو المقصد الأساس من البحث الكلامي والعقدي الذي بينه العلماء عند تعريفهم بمقاصد علم العقائد أو علم الكلام كقول التفتزاني مثلا: «وغايته تحلية الإيمان بالايقان، ومنفعته الفوز بنظام المعاش، ونجاة المعاد،...وغاية الكلام أن يصير الإيمان، والتصديق بالأحكام الشرعية متيقنا محكما، لا تزلزله شبه المبطلين، ومنفعته في الدنيا **انتظام أمر المعاش بالمحافظة على العدل،** والمعاملة **التي يحتاج إليها في بقاء النوع على وجه لا يؤدي إلى الفساد،** وفي

الآخرة النجاة من العذاب المترتب على الكفر، وسوء الاعتقاد»[1]، إذ نجد هذا الطرح بقي موقوفا على فئة العلماء ومجادلاتهم ودفاعاتهم عن العقيدة والإيمان ضد المطاعن والشبه التي اجتاحتها، دون أن يكون للجانب الآخر الذي يركز على تقوية إيمان المؤمنين وتفعيله نفس الأهمية وهو ما حذا بابن خلدون وأمثاله للحكم بعدم الحاجة إلى علم الكلام في هذا العهد: «.. وعلى الجملة فينبغي أن يعلم أن هذا العلم الذي هو علم الكلام غير ضروري لهذا العهد على طالب العلم إذ الملحدة والمبتدعة قد انقرضوا والأئمة من أهل السنة كفونا شأنهم فيما كتبوا ودونوا والأدلة العقلية إنما احتاجوا إليها حين دافعوا ونصروا، وأما الآن فلم يبق منها إلا كلام تنزه الباري عن كثير إيهاماته وإطلاقه...»[2].

ولذا نجد نوع من المفارقة بين مقصد الحسن والقبح في القرآن الكريم الذي كان يتوجه في غالبيته إلى أفعال الإنسان ليرسم لها مسار الفاعلية الإيجابية التي تبدأ بإيمان الفرد بأهمية تحسينها وإكسابها الذوق الجميل الذي يترجم عن إرادة الله عَزَّوَجَلَّ في بناء علاقات إنسانية راقية تتناسب والغاية والحكمة التي أوجد الله البشر لأجلها، والتي لا يمكن لها التحقق بشكلها الصحيح والإنساني إلا في ظل ذلك التعارف والتعايش والتشابك بين الأفراد في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة.

هذه الغاية التي يصعب استخلاصها من طرح مسألة التحسين والتقبيح عند المتكلمين لتركز الاهتمام فيها بأفعال الله بدلا من أفعال الإنسان، ما يجب عليه وما لا يجب وما يحسن منه وما يقبح...، هذه الأخيرة وإن تناولها البحث إلا أنه تركز فيها حول جدلية العلاقة بين العقل والنقل،أي هل يكون التحسين والتقبيح بالعقل أو بالنقل، وهذا مجال معرفي علمي تأصيلي لمسألة التحسين والتقبيح، وليس توجيهي وتربوي لذلك الإنسان كيف يفعل الحسن ويتجنب القبيح، أما فيم يخص أفعال الله تعالى فهو فضل عن أنه تجديف في مجال لا يمكن للعقل أن يذهب فيه بعيدا، فقد إنزلق به منزلقا خطيرا إذ أصبح يوجب على الله ما لم يوجبه على نفسه، ويحكم بقبح أفعاله لو أخل بما

(1) سعد الدين التفتزاني، مقاصد العقائد، ط2، تح: عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، 1419هـ/1998، ج1، ص175.

(2) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص 204-203. (نسخة إلكترونية).

يجب عليه...، فإنه يحيد بمقصد البحث العقدي عن مساره ومقصده في تعزيز الإيمان وتفعيله ليخرجه من الإطار النظري إلى الواقع العملي، حيث يغرس القيم ويضبط السلوك ويدفع الفعل إلى الإيجابية الخلاقة التي تحقق الخلافة المنشودة التي قال عنها الحق تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾[الحجرات: 13]، ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٠﴾[البقرة: 30]، ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا﴾[هود: 61-6]. وهذا لا يتحقق إلا في مجتمع قائم على علاقات سوية تنسج تناسقه وتجعل له الأهلية الكافية للإنجاز والفعالية. ■

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، [دب]، دار الدعوة، [د.ت].
- أبو بكر بن العربي، عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي، [دط]، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط4، الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1415هـ/1995.
- تقي الدين أحمد ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، [دط]، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ/2004.
- عبد الجبار بن أحمد (القاضي)، شرح الأصول الخمسة، ط3، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، 1416هـ/1996.
- ـــــــ، المجموع في المحيط بالتكليف، جمع: أبي الحسن بن أحمد النجراني، [دط]، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، [د.ت].
- ـــــــ، المغني في أبواب العدل والتوحيد، [دط]، الدار المصرية للنشر [دب].
- أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ط1، تح: إنصاف رمضان، بيروت، دار قتيبة، 1423هـ/2003.
- ـــــــ، المستصفى في علم أصول الفقه، تح: حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة، شركة المدينة المنورة، [د.ت].

- عبد الحميد ابن باديس، مجالس التذكير، ط2، جمع: محمد الصالح رمضان وتوفيق محمد شاهين، تعليق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003.
- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، (نسخة إلكترونية).
- سعد بن أحمد اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وصلتها بالأدلة الشرعية، ط1، السعودية، دار الهجرة، 1418هـ/1998.
- سعد الدين التفتزاني، شرح التلويح على التوضيح، [دط]، مصر، مكتبة صبيح، [د.ت].
- ـــــــ، مقاصد العقائد، ط2، تح: عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، 1419هـ/1998.
- سيد قطب، في ظلال القرآن، ط17، بيروت/ القاهرة، دار الشروق، 1412هـ.
- شمس الدين بن يوسف الجزري، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، ط1، تح: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مطبعة الحسين الإسلامية، 1413هـ/1993.
- طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2000.
- عايض بن عبد الله الشهراني، التحسين والتقبيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه، ط1، السعودية، دار كنوز إشبيليا، 1429هـ/2008.
- عضد الدين الإيجي، المواقف في علم الكلام، [دط]، بيروت، عالم الكتب، [د م ن].
- علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، ط5، [دب]، دار الغرب الإسلامي، 1991م.
- علي الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، تح: جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983.
- فخر الدين الرازي، المحصول في علم الأصول، [دط]، تح: طه جابر العلواني، [دب]، مؤسسة الرسالة، [د.ت].
- ـــــــ، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
- أبو القاسم الحسين بن محمد، تفسير الراغب الأصفهاني، تح: محمد عبد العزيز بسيوني، ط1، مصر، كلية الآداب جامعة طنطا، 1420هـ/1999م.

- ابن القيم الجوزية، مفتاح دار السعادة، ط1، السعودية، دار عفان، 1416هـ/1996.
- محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، ط1، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة [دب]، 1422هـ.
- محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، [دط]، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- ـــــــــ، مقاصد الشريعة، [دط]، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1978.
- محمد بن الطيب الباقلاني، التقريب والإرشاد الصغير، ط2، تح: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، [دب]، مؤسسة الرسالة، 1418هـ/1998.
- ـــــــــ، كتاب التمهيد، تصحيح، ريتشر يوسف مكارثي، بيروت، المكتبة الشرقية، 1957.
- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، تح:علي دحروج، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، 1996.
- محمد بن علي الطيّب أبو الحسين البصري (436هـ)، المعتمد في أصول الفقه، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ.
- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، ط1، تح: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1425هـ.
- محمد متولي الشعراوي، الخواطر (تفسير الشعراوي)، [دط]، [دب]، مطابع أخبار اليوم، 1997م.
- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، [د.ت].
- محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ.
- مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- أبو المعالي الجويني، كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد، تح: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مصر، مكتبة الخانجي، 1369هـ/1950.
- ناصر الدين عبد الله البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث، 1418هـ.